الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

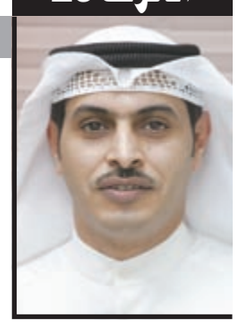

الحكومة.. آخر من يعلم!

الوقت ليس مناسبا أبدا، لتبادل الاتهامات، ولا لخلق اتهامات من العدم وإلقائها على الآخر في قضية الأزمة الدستورية التي تعيشها البلاد اليوم، نعم هناك اطراف مستفيدة من الدخول في نفق الخلل الدستوري ولكن حتى هذه الاطراف يجب ألا نتوقف لنلتفت الى ما تقول او لما يروج له اباطرتها وأبواقها ومطبلوها، الأزمة يمكن ان تمر في اي بلد، والأمر بحاجة الى قرار فاعل وسريع، وإطالة امد الأزمة ربما يصب في صالح اطراف محددة وسواء كانت تصب في صالح الأغلبية الباحثة عن نقطة انطلاق جديدة لنصر سياسي جديد أو تصب في صالح الحكومة الباحثة عن حلحلة الأزمة بطريقة تعيد إليها الشرعية المنزوعة دستوريا وبشكل لا يمس بالشكل العام لها، لابد أن نعي أنه كلما خرجنا من هذه الأزمة بشكل اسرع كان ذلك افضل للوطن. والوطن الذي لم يعد يحتمل اي صراع من اي نوع ولا من اي حجم، لم يعد في جسده متسع لجرح صراع آخر.

الآن فقط، نحن بحاجة الى قرار سريع للخروج من الأزمة وبأسرع وقت، وأعتقد انه من المناسب ان تكون هناك دعوتان الأولى دعوة الى طاولة حوار تجمع الأطراف المتنازعة من الأقطاب السياسية الكبرى والذين وبسبب صراعهم وجدنا انفسنا في هذا المأزق، أما الثانية فهي دعوة لحوار وطني حقيقي يجمع كافة الاطراف السياسية.

الحكومة عليها ان تتحمل مسؤولياتها السياسية، وكذلك جميع القوى السياسية، وعلى الجميع ان يعي ان الدخول في نفق كهذا والإبقاء على هذه الحالة سيضيع البلد، والبلد اكبر منكم ومن صراعاتكم ومن حربكم الدائرة رحاها حول السلطة. البلد أكبر من الجميع ولم يسلم «مغز ابرة» في جسد هذا البلد من جراحات صراعاتكم، ونحن ايضا لم نعد نطيق استمرار هذا الصراع، فليتوقف.

توضيح الواضح: لا يعقل أنكم لا تعرفون ان هناك من يجيش آلية اعلامية منظمة في «تويتر»، للنيل من خصوم الطرف الآخر، والغريب ان كل من في البلد يعلم، ولكن الحكومة وحدها التي لا تعرف هذا، وكأنها آخر من يعلم!

من ثقب الباب

A_alqallaf_75@hotmail.com
علي القلاف

العقد الشرعي لا تنقضه الأهواء

كنت أتساءل بين الحين والآخر وكما هو حال الكثيرين في الكويت عن السقف الذي تتوقف عنده الممارسة الديموقراطية لكي تصوب اخطاءها وتستعيد بريقها وفاعليتها خصوصا بعدما شابها الانحراف وغلبت عليها الأهواء وتملكتها روح الإقصاء وفلسفة الكعب العالي وهنا أعني الاطراف المعنيين ذوي العلاقة المباشرة في تأصيل الصفة التعاقدية والبعد الضامن لها، هذه الصفة او لنسمها الصيغة التوافقية التي تأسست على مبدأ المشاركة المسؤولة بين الحاكم والمحكوم والتي خاضت قبل تقنينها في العديد من المناقشات والاختلاقات الى ان تم التوصل للمشروع التعاقدي الذي ارتضاه جميع الاطراف والذي على اساسه تم التوافق والاعلان عن صدور الوثيقة الأغلى في حياتنا «دستور الكويت» فما الذي تغير لكي يدخل الجميع في سلسلة معقدة من الإجراءات والإجراءات المضادة؟ وهل الخلل في الوثيقة ام الخلل فيمن يطبق بنودها؟

الإجابة الوحيدة الماثلة امامي هي التي ابنيها على النتيجة لكي استدل من خلالها على السبب، فإذا كانت الغاية من تأصيل الديموقراطية هي توفير الضمانات الكافية لكي نبني مجتمعا متحضرا يقوم على مرتكزات ثلاثة وهي دولة المؤسسات التي تحدد نطاق وحدود مسؤولية كل طرف والحرية المسؤولة التي ليس لها جدران ولكن لها سقف معلوم وقواعد قانونية ملزمة لنا كمجتمع وملزمة ايضا لسائر اطراف العملية السياسية، وهذا ما تحقق وبحكم النص في وثيقتنا الام «دستور الكويت» ولكن بعد هذا التراجع الحاد في كل الميادين فإن الخلل لم ولن يكون يوما في تعديل الوثيقة ونصوصها التي ارتضاها ووافق عليه الجميع بل هو في حدود فهم كل طرف لضماناته الدستورية ونطاق صلاحياته، وهذا باعتقادي ما اوصلنا الى ما نحن عليه الآن، فالمجلس المنحل قد انتهج سياسة الوثب العالي الذي اعتقد انها ستوفر له قفزا آمنا على موانع السلطة التنفيذية والحقوق السيادية، والحكومة وضعت كل إمكاناتها وسخرت كل طاقاتها لكي تؤمن لها متاريس تحميها حتى وإن كان ذلك على حساب اعضائها فانصرفت عن أولوياتها الدستورية وانشغلت بالتكتيك ولعب السياسة فوصلنا الى ما وصلنا إليه، وعليه فإن الخلل حتما ليس بالعقد واطرافه، بل بمن يطبق هذا العقد وطبيعة اهوائه..

رب احفظ وطني الكويت فلن تسعنا ارض غيره ولن يحتوينا إلا ترابه.. وسامحونا على الإطالة.

يا سادة يا كرام

@allmashari
عبدالمحسن محمد المشاري

مزارع العبدلي في ورطة

يطالب المزارعون إدارة مكافحة القوارض والحشرات التابعة لوزارة الصحة العامة بسرعة تسيير الحملات القوية والفاعلة الى المناطق الزراعية لمكافحة فئران الحقل الخبيثة والماكرة فيها، درءا للأخطار التي تلحق بالمحاصيل وبالإنسان ايضا، فمن المعروف ان هذه الفئران تلتهم معظم المحاصيل الزراعية ابتداء من الجت وانتهاء بالنخيل مرورا بالبطيخ (الشمام) والرقي والطماطم والخيار، ناهيك عن اضرارها الفادحة في التهام البذور والحبوب والمواد الغذائية فضلا عن أنها تنقل الأمراض للإنسان مثل مرض الجرب ومرض الطاعون الوبائي وهي الفئران النرويجية الذكية التي تمتلئ بها مزارع العبدلي والتي يعتقد أنها وصلت الى الكويت عن طريق العراق، وصفات هذه الفئران العجيبة والغريبة تتميز بسرعة التكاثر والنضج الجنسي المبكر، حيث ان المواليد الحديثة الولادة حيث تصبح ناضجة جنسيا وقادرة على التكاثر بعد 35 أو 40 يوما من الولادة وتضع الأنثى من 8 إلى 12 فأرا في كل ولادة حيث يصل عدد الأجيال خلال العام الواحد الى عشرة اجيال وذلك عند توفير الظروف الجوية المناسبة والغذاء المناسب، فترة الحمل عند الأنثى 21 يوميا ومن هنا تكمن اهمية وخطورة هذه الآفة، هذا غزو على مزارع العبدلي هل الوزارة تصدت له؟!

□ □ □

المعسرون ومصائب المعسرين، لماذا لا يكون في الكويت هيئة للتبرعات ومساعدة المعسرين والمحتاجين ويكون الأعضاء معينين ومنتخبين لأن المعسرين زادوا، وهم في ورطة كبيرة، كم منع سفر وكم امر ضبط وإحضار؟ وبعض نوابنا يجمعون التبرعات للدول العربية ونسوا اخوانهم واخواتهم، لماذا لا يكون خير الكويت لشعب الكويت يجب ان نجد آلية جديدة لصندوق المعسرين غير المعمول بها الآن والتي لم تحقق الغرض المنوط بها، فعلى الحكومة ان تسارع في تقديم تعديلات جوهرية تصب في صالح المواطن، هناك تعديلات يجب ان تأخذ بها الحكومة، هذا ما قاله بعض النواب ومن ضمنها اعفاء الذي يدخل في الصندوق من سداد المبلغ الذي يدفع الى البنوك ويجب ان تدخل في شرائح الاستقطاع 50٪ واقل من الصندوق حتى تصبح 30٪ تحقيقا لمبدأ العدالة، فكل من لديه قرض يدخل في الصندوق وتنخفض نسبة الاستقطاع حتى لو كانت اقل من 50٪ من الراتب، ولابد من جعل مدة الاستقطاع لا تزيد على 15 عاما، ويجب ان تسقط اجراءات التقاضي، ولا أنسى ان اشكر جميع المستشارين والقضاة والموظفين في الإدارة العامة للتنفيذ المدني في وزارة العدل لمساعدتهم وتسهيلهم على المعسرين، يا له من اجر كبير وبيّض الله وجوههم.

لمن يهمه الأمر

SBE777@HOTMAIL.COM
سالم ابراهيم صالح السبيعي

حكم الدستورية.. بين القلب والعقل

بداية الحمد لله الذي جعلني مسلما، وجعلني كويتيا، وتحت قيادة حكيمة وديموقراطية عند صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان حل مجلس أمة 2009 والذي تم حله عام 2011، وما يترتب عليه من عودة نواب 2009 وبطلان عضوية النواب الجدد، فعند سماع الخبر أصابني الحزن والغم وأخذت أكيل التهم وأحيك الظنون وأسيء القول... كيف لا وأنا أفسر الأحداث بعاطفتي القلبية، وبحبي للنائب الفلاني والعلاني الذين فقدوا عضويتهم (لم يسلم أحد من لساني) ومجرد ما توضأت وصليت الفرض، وقرأت ما تيسر من القرآن (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) ثم قرأت (فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) فبدأ العقل يطغى على عاطفة القلب، وبدأت الأسئلة والأجوبة تتصارع بجمجمتي: أليس ما يحدث في وطني من نهج الديموقراطية والحرية نعمة تفتقدها أقدم الدول الحضارية وأعرق الدول الديموقراطية؟ (اختار أي دول في العالم وقارنها بالكويت) دولة حديثة نسبيا، قديمة بمنهج الديموقراطية، نظام الحكم أميري توارثي يفترض أن يكون ديكتاتوريا كنظام الدول المشابهة أو كدول العالم الثالث، لكن من نعمة ربي ان حكامنا هم من فرضوا الدستور والقانون والديموقراطية (الشيخ عبدالله السالم الصباح 1962) وكان اول المحافظين عليه، حين اختلف المجلس والحكومة (برئاسة الأمير الراحل صباح السالم) وكان غالبيتها من ابناء الأسرة والتجار عام 1963، فما كان من أمير الديموقراطية إلا ان وقف مع الشعب ضد أخيه وأبناء عمومته وعلية القوم، ولم تأخذه العزة... وحل الحكومة ولذلك هذه الأحداث ـ منذ نصف قرن ـ لا تنسى.

وهناك حدث آخر لا يُنسى حين أرسل الأمير الراحل الشيخ جابر رغبته الى مجلس الأمة بإعطاء المرأة حقها بالانتخاب، فاعترض نواب الشعب فلم تتحقق رغبة أمير البلاد فلم يغضب سموه وينتقم ولكنه ارتضى بحكم الشعب (هل يحصل هذا في غير الكويت وحكامها)؟

في عهد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله، سعى للمحافظة على النهج الديموقراطي، واحترام الدستور وقوانين الدولة، وأعطى لكل سلطة حقها الكامل بالعمل، واحترم سموه قراراتها لثقته برجالها، من هنا بدأت قصة «حكم المحكمة الدستورية» فمنذ شهور مضت تقدم رئيس السلطة التنفيذية باستقالته لسمو الأمير لخلافه مع السلطة التشريعية (دون إبداء عدم التعاون) فتم قبول الاستقالة، واستمرت نفس الحكومة، الذي استقال رئيسها ومشكلها، بتصريف العاجل من الأمور، ثم أبدت لسمو الأمير عدم التعاون مع مجلس الأمة فأحال سموه الأمر إلى المحكمة الإدارية التي أبدت موافقتها، فحسب الدستور حل سمو الأمير مجلس الأمة، وحسب الدستور دعا للانتخابات خلال 60 يوما، فتمت ونجح من نجح، وطعن واعترض آخرون، ومن نعم الله علينا أن قضاءنا هامته عالية، ونزاهته طاغية ومشهود له، فتلقى اعتراضا من مواطنين اثنين على المراسيم الأميرية ـ وهذا ما يحصل إلا في الكويت ـ فبصدور حكم الدستورية الذي أنصف المواطنين وأبطل مراسيم أميرية فتقبلها سمو الأمير بسعة صدر واحترام، هل يحدث هذا في غير الكويت؟ وتقبلها الجميع بوقار القضاء، واحترمها النواب رغم خسارتهم، ولكنهم قالوا: ما أخذ بالقانون لا يسترد إلا بالقانون، ما أجمل الحكمة والعقل! فكان سلاحهم الدستور والقانون وحتى لا يعود أعضاء مجلس 2009 تقدم 26 نائبا من مجموع نواب المجلس الخمسين بالاستقالة، ليحل المجلس نفسه من خلال نوابه وقوانينه ولائحته الداخلية.. ما حدث مبارزة قانونية كانت ذخيرتها حيثيات الحجج، وقوة الحق، ومخافة الله وحدة، لا فرق بين حاكم ومحكوم.. ما أجملك يا وطني! وما أروعك يا أميرنا وقائدنا! وما أنزهك يا قضاءنا! إن تلك الأحداث وتسلسلها، وشفافيتها، وسلوك أبطالها والشجاعة بالاعتراف بأخطائها وتصحيحها، لو يعلم قومي مقدار قيمتها وانعكاسها عالميا على الكويت لكتبوا قصتها بماء الذهب فخرا واعتزازا.. ارفعوا رؤوسكم فأنتم كويتيون تحترمون ما تشرعون.. وتعطون دروسا في التطبيق.

السموحة

@talalhaifi
طلال الهيفي

صيف ساخن

الأحداث السياسية الأخيرة في الكويت أشعلت الحراك السياسي من جديد نحو التأزم المباشر وما ستتمخضه الأيام القادمة ما هو إلا فصول متكاملة لمواقف سابقة ولكن ما يعنينا بعيدا عن حل مجلس 2012 وعودة مجلس 2009 هو المراسيم التي استند إليها المستشارون حيث كان لهم اليد في إبداء الرأي القانوني، وبعيدا عن هذه الاجتهادات يحق لنا كأفراد في المجتمع أن نتساءل بعد اخفاقات متواصلة ومتكررة لقوانين ناقصة ساهمت بشكل واضح في عرقلة وإرباك المشهد السياسي في الكويت بشكل غريب وبعيدا عن نظرية المؤامرة المفترضة يأتي السؤال المستحق حول جدوى فريق بعض المستشارين في هذه المواقع الحساسة والتي باتت معضلة واضحة يجب التوقف عندها بعد هذا الإخفاق المتلاحق من قبل تعيين مستشارين وفق العلاقات أو المحاباة، فالمسألة تجاوزت هذه المرحلة لتصل إلى قضية وطن بكامله بعد أن فقد البعض منهم الأهلية للعب الدور المنوط بهم، واليوم الأمر يتطلب الشجاعة لنسف هذه التعيينات الوهمية وإنعاش هذه الأماكن وابعاد صبغة الصفة عنها لتكون بمثابة أهل الرأي والسداد كما هو مفترض.

ملاحظة: المرحلة الحالية تحتاج إلى الحكمة والعقل وعدم الانجراف وراء العواطف من الجميع والانتظار إلى ما ستؤول إليه الأحداث في الأيام القادمة.